

قرار رئيس مجلس الوزراء

(رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٠١٢)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ٢٠١١؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس ٢٠١١؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١١ من أغسطس ٢٠١٢؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ من نوفمبر ٢٠١٢؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبri
وتحديد الأرباح وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن الهيئة المصرية العامة للبترول؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٨ لسنة ٢٠٠٧ بتحديد أسعار بيع المازوت؛
وعلى مذكرة وزير البترول والثروة المعدنية بشأن تسعير الغاز الطبيعي المحلي والمازوت
المباع لشركات إنتاج الكهرباء؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(المادة الأولى)

يحدد سعر بيعطن من المازوت بالمواصفات العادلة لشركات إنتاج الكهرباء،
الشركات التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة / شركات القطاع الخاص التي تقوم ببيع إنتاجها
من الكهرباء للشركات التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة) بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه للطن.

(المادة الثانية)

يستمر العمل بأسعار بيع المازوت لباقي القطاعات طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٨٨٨ لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه.

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة اتخاذ القرارات الالزمه لتنفيذ ما ورد بمذكرة وزير البترول
والثروة المعدنية المشار إليها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من ٢٠١٢/١٢/١

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ المحرم سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٥ ديسمبر سنة ٢٠١٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / هشام قنديل